

طالب تقرير أعدته وزارة المالية في تقييمها للأداء الاقتصادي والاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد المحلي خلال السنة المالية الحالية 2011/2012، بتنوع قاعدة الإيرادات العامة وتقليل درجة الاعتماد على الإيرادات النفطية من أجل تحقيق درجة أفضل من الاستقرار في أوضاع المالية العامة، مشيراً إلى أن الحكومة تبذل جميع الجهود في سبيل إصلاح النظام الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية للحد من الاعتماد على الإيرادات النفطية التي مثلت 93,8٪ من الإيرادات العامة للدولة. وقال التقرير عن تقييم الاقتصاد المحلي والذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه، أن الكويت في أعلى قائمة الدول من حيث نسبة الإنفاق على الأجور والمرتبات إلى إجمالي الإنفاق الحكومي، مبيناً أن مصروفات الحكومة تتركز في الغالب على جوانب الإنفاق الجاري المتمثل في البابين الأول والثاني اللذين يبلغ نصيبهما 47,7٪ من إجمالي مصروفات الوزارات والإيرادات الحكومية. وذكر التقرير أن الكويت مطالبة بترشيد الإنفاق العام وزيادة نسبة الإنفاق الرأسمالي في الوقت الذي يتم العمل فيه على زيادة وتحسين إنتاجية الإنفاق من خلال التركيز على المشاريع التنموية التي تتمتع بجذوى اقتصادية واجتماعية مرتفعة، مطالباً الحكومة بتخفيض المصروفات على الباب الأول من تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد عن طريق إشراكه في تطوير المشاريع وزيادة الفرص الاستثمارية المتاحة، وفيما يلي التفاصيل:

كتب: أحمد مغربي

# «المالية»: ضرورة إعادة النظر في قانون الرسوم مقابل الانتفاع بالمرافق



الاقتصاد الوطني يحتاج لجهود كبيرة للاعتماد على مصادر دخل بديلة عن النفط

مياه وكهرباء وطرق ومواصلات أو بتوفير احتياجات المواطنين لمستوى أعلى من الخدمات التعليمية والصحية والأمنية. 3 - توفير الرعاية الاجتماعية والخدمات الحيوية للمواطنين. 4 - توفير الاعتمادات اللازمة لتعيين الخريجين الكويتيين الجدد. 5 - عملاً على الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية ولواجهة أي انخفاض محتمل لأسعار النفط. البقية ص 35

زيادة كفاءة الإنفاق العام وذلك بالتركيز على إنتاجية الإنفاق العام وزيادة عائدته الاقتصادي والاجتماعي ودرجة شفافيته، ومرعاة تحقيق قدر أكبر من التكامل بين الإنفاق الاستثماري العام والإنفاق الاستثماري الخاص وإيقاف أي شكل من أشكال التنافس بينهما. 2 - توفير التمويل اللازم للاستثمارات حتى تستغل الموارد في تمهيد الطريق أمام القطاع الخاص سواء بتوفير البنية التحتية اللازمة له من

المواطنين. وعن التوجهات والتقدير لمشروع الميزانية الحالية التي ستنتهي في شهر مارس المقبل قال إن الموازنة العامة للدولة تمثل أهم الأدوات التي يستند إليها في وضع السياسة الاقتصادية للدولة موضع التنفيذ بما يحقق الأهداف الاقتصادية العامة للبلاد، ولذا فقد استند مشروع ميزانية السنة المالية 2011/2012 إلى مجموعة من المرتكزات هي كالتالي: 1 - استمرار العمل على

**الكويت في أعلى قائمة الدول بالإنفاق على الأجور والمرتبات**



في البداية تم تناول التوجهات والسياسات الاقتصادية والمالية للسنة المالية الحالية 2011/2012، حيث قال أن المؤسسات المالية الدولية تتوقع ارتفاع معدل نمو الاقتصاد العالمي من 2,9٪ في عام 2010/2011 إلى حوالي 3,07٪ في عام 2011/2012، وذلك بسبب السياسات الحكومية لدعم الاقتصاد، خصوصاً في الولايات المتحدة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي، التي ساعدت على تحسين أوضاع القطاعات الصناعية وزيادة معدلات النمو التي انخفضت بسبب الأزمة المالية العالمية التي ظهرت في منتصف سبتمبر 2008 وأدت إلى انهيار كبرى المؤسسات المالية في العالم وما صاحب ذلك من تسارع غير مسبق في انخفاض أسعار النفط بالأسواق العالمية بسبب انخفاض معدلات الطلب العالمي وظهور شبح الركود الاقتصادي العالمي الذي انعكس على جميع الأسواق المالية في مختلف دول العالم، وهو مشابه إلى حد كبير للركود الاقتصادي العالمي عام 1929 من القرن الماضي. وقال أنه وعلى المحيط الإقليمي، مازال القلق من عدم الاستقرار السياسي يؤثر على مناخ الاستثمار في المنطقة ويقلل من فرص تحقق النمو، ويؤثر سلباً على درجة الثقة في قدرة دول المنطقة على تحقيق تنمية مستدامة، وقد انعكست التوترات السياسية سلباً على جميع الأسواق المالية بدول المنطقة. ومحلياً وعلى الرغم مما شهدته أسواق المال المحلية والإقليمية من تقلبات خلال العام المالي المنصرم، إلا أن الاقتصاد الكويتي قد حقق معدلات جيدة للنمو الاقتصادي لم تقل عما تحقق في عام 2009 بسبب ارتفاع في أسعار النفط. وخلال ذلك العام التزمت الحكومة ببرنامجه عملها الهادف إلى السعي نحو تنشيط الاقتصاد الوطني في إطار سياسة الاقتصاد الحر، والانفتاح على نظام السوق والعمل بالنظام والمعايير العالمية المتطورة لتشجيع الاستثمار وتوطين التكنولوجيا وتعظيم دور القطاع الخاص والأخذ بأحدث النظم التي تكفل مشاركته في تنفيذ المشروعات الحكومية والتنموية المختلفة.

وأشار إلى أنه وبالإضافة إلى هذا فقدت التزمت الحكومة باتخاذ إجراءات من شأنها تحقيق الإصلاح وضمان العدالة ومراجعة كل ما من شأنه أن يؤثر سلباً على مصداقية الدولة واحترام القوانين والتشريعات القائمة. وتقدمت الحكومة كذلك بحزمة من مشاريع القوانين الاقتصادية التي تستهدف النهوض في الاقتصاد الكويتي وتمهيد مناخ الاستثمار لتحويل الكويت إلى مركز جذب استثماري سواء للاستثمار الخاص المحلي أو للاستثمار الأجنبي، ومن ثم تحقيق الرغبة الأميركية لصالح السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد في التأكيد على ضرورة وأهمية أن تكون الكويت مركزاً مالياً وتجارياً إقليمياً وبناء الكويت الحديثة التي تقف كقائدات هذا الوطن الرفاهية والعيش الكريم مستقبلاً. وفي هذا الإطار تأتي الخطة الإنمائية للدولة (2010/2011 - 2014/2013) والخطة السنوية 2012/2011 وما تتضمنه من مشاريع كبرى تأتي على رأس أولويات الحكومة والتي تم دراجتها بمشروعات ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات المحقة والمؤسسات المستقلة المختصة للسنة المالية 2012/2011 تهدف إلى دفع جهود التنمية بمختلف مجالاتها لتحقيق التطلعات والغايات المنشودة. وتتمنى أن تتضافر جهود كافة الجهات المعنية بالدولة للعمل على نجاح تنفيذ الخطة الإنمائية للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المتوخاة التي تسعى إليها الحكومة وذلك عملاً على رفع مستوى المعيشة

## 41,1 مليار دينار ميزانية 21 بنكاً

ارتفاعاً قيمته نحو 1064,8 مليوناً ونسبته 2,7٪. وخلال الفترة المنقضية (أبريل - سبتمبر 2010) من السنة المالية الحالية 2011/10 ارتفع إجمالي الميزانية المجمعة لتلك البنوك ليصل في نهاية سبتمبر 2010 (لعدد 21 بنكاً) إلى نحو 41,14 مليار دينار، مسجلاً بذلك زيادة قيمتها نحو 558,8 مليون دينار ونسبتها 1,4٪ مقارنة بنهاية السنة المالية السابقة.

تشير البيانات المتاحة عن الميزانية المجمعة للبنوك المحلية في الكويت (تشكل البنوك التجارية وفروع البنوك الأجنبية البنوك التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية والبنوك المتخصصة)، إلى أن إجمالي قيمة تلك الميزانية بلغ نحو 40,58 مليار دينار بنهاية السنة المالية 2010/09 (لعدد 20 بنكاً) مقابل نحو 39,52 ملياراً بنهاية السنة المالية السابقة 2009/08 (لعدد 17 بنكاً)، وبما يمثل

## 8 اختلالات يعاني منها الاقتصاد المحلي

يعاني الاقتصاد المحلي من 8 اختلالات تحد من تطوره وتقدمه وهي كالتالي: 1 - تعتبر إيرادات النفط المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي بالكويت ولم نزل تؤكد على أن الاقتصاد الكويتي أحادي المورد والاقتصاد الريعي - ذو نمط يعتمد على مصدريهما الدخل من صادرات النفط والعائد من الاستثمارات الخارجية. وعلى الرغم من أن قناعتنا بما سبق قد ترسخت، وأن هذين المصدرين غير مستقرين ويتعذر الاعتماد عليهما في بناء أسس قوية للتنمية، إلا أن اقتصادنا لم يأخذ طريقه بعد نحو التغيير. 2 - مازال تشخيص الاقتصاد الكويتي بأنه اقتصاد مرتبط فيه حركة النشاط الاقتصادي في البلاد بالإنفاق العام الحكومي قائلماً، ولم يزل دور القطاع الخاص في بناء الناتج المحلي الإجمالي متضاملاً أمام ضخامة نصيب قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي والذي يزداد بفعل ارتفاع الأسعار العالمية لتصدير النفط. 3 - ينبغي إعادة صياغة دور الدولة في وضع آليات الأسعار، حيث يجب أن يقتصر على القيام بدور رقيب ومنظم للخدمات في العديد من المجالات. 4 - مازالت الدولة تقدم الخدمات الاجتماعية المجانية وتدعم أسعار العديد من السلع والخدمات، دون أن يكون لنظام السوق الحر دور كبير في هذا المجال. 5 - مازال سكان الكويت يتزايدون حتى بلغ عددهم نحو 3442945 نسمة بزيادة 132 نسمة عن عددهم في 31 ديسمبر 2008، ويبلغ الوزن النسبي للسكان الكويتيين 32,0٪ من جملة سكان البلاد وفقاً لبيانات المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، وينضم من هؤلاء عدد كبير سنوياً لقوة العمل، وهو ما يزيد من الحاجة الماسة إلى خلق وظائف وفرص عمل جديدة أمامهم. 6 - أن قدرة الكويت على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مازالت محدودة للعديد من

الأسباب المقيدة لتدفق رؤوس الأموال الخارجية التي تساهم مع أموال القطاع الخاص الكويتي في بناء القدرة الإنتاجية للدولة. 7 - تشير التقارير الدولية إلى أن إجراءات الحصول على الموافقات والترخيص اللازمة لنشاط القطاع الخاص تأخذ وقتاً طويلاً لا يتناسب مع متطلبات توافر البيئة الاستثمارية الراهبة في تشجيع القطاع الخاص على زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. 8 - ونضيف إلى ما سبق أن البعد الاجتماعي لسياسة الحكومة - والذي تساند من خلاله وباستمرار فئات عريضة من المواطنين وخاصة فئة محددي الدخل - مازال يضيف أعباء مالية كبيرة على الميزانية العامة للبلاد. فالنظام الدولي بدعم المنتجات البترولية المكررة التي تسوق محلياً بسبب ارتفاع أسعارها العالمية، وتمويل الزيادة في تكلفة إنتاج الطاقة الكهربائية بسبب زيادة أسعار الوقود المستخدم في محطات التوليد، ودعم الاتصالات وغيرها من الخدمات العامة ظل من العناصر المؤثرة على مالية الدولة. لذا يجب أن تشهد السنة المالية 2011/2012 تفعيلاً لتوجهات الإصلاح والتحول الاقتصادي في الكويت، وأن تعطى كل الجهات القائمة على صناعة القرار وقتاً وجهداً كافياً لتحقيق هذا الإصلاح ووضع موضع التنفيذ. وإذا ما كنا مقتنعون بأهمية تطوير الاقتصاد الكويتي وتنويع مصادر دخله بعمارة القطاع الخاص، وبحتمية تحول الكويت لتكون المركز المالي والتجاري والإقليمي، فإن السياسات الاقتصادية التي تزيد من قدرة القطاع الخاص على الاستثمار، والتي تجذب الاستثمار الأجنبي إلى البلاد، والتي تستهدف تحقيق المزيد من الاستقرار النقدي والسعري وتفعيل قوى السوق الحر في ضبط الطلب وتوجيه الإنتاج، وزيادة قدرة البنية التحتية للبلاد لحمل عبء النمو الاقتصادي المستقبلي، هي السياسات التي يجب أن نوليها عنايةنا الكاملة.

## «المركزي» حافظ على استقرار سعر صرف الدينار وخفف من حدة تأثير التضخم

في زيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية، إلى جانب ترشيد السياسات الائتمانية للبنوك وشركات الاستثمار الخاضعة لرقابته، وترسيخ الممارسات المهنية الرصينة لديها. وقام البنك المركزي خلال السنة المالية 2010/2009 بإجراء 3 تخفيضات متتالية على سعر الخصم لديه بتاريخ 13 أبريل و14 مايو 2009 و8 فبراير من عام 2010، وواقع 25 نقطة أساس، و50 نقطة أساس، و50 نقطة أساس على الترتيب ليصل بذلك سعر الخصم إلى 2,50٪ منذ 8 فبراير 2010 حتى تاريخه، وهو أدنى مستوى يصل إليه ذلك السعر تاريخياً. وقد جاءت تلك التخفيضات في سعر الخصم في ضوء المتابعة المتواصلة والحيثية التي يقوم بها بنك الكويت المركزي لعمليات الأوضاع الاقتصادية والنقدية المصرفية المحلية والعالمية، ضمن إطار الجهود المتواصلة التي يبذلها البنك المركزي لمواجهة التحديات السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وخلال السنة المالية 2010/2009 انخفضت متوسطات أسعار الفائدة المعلنة على ودائع العملاء لأجل لدى البنوك المحلية بكل من الدينار والدولار مقارنة بالسنة المالية السابقة، فغلى سبيل المثال، انخفضت تلك المتوسطات على الودائع بالدينار لأجل شهر ولأجل 3 أشهر لتصل في المتوسط إلى 1,346٪ و1,503٪ على الترتيب خلال السنة المالية 2010/2009 مقابل نحو 2,851٪ و3,013٪ للأجلين المذكورين على التوالي خلال السنة المالية السابقة 2009/2008. من جانب آخر تراجعت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدولار لدى البنوك المحلية، لتصل في المتوسط لأجل شهر ولأجل 3 أشهر إلى نحو 0,304٪ و0,422٪ على الترتيب خلال السنة المالية 2010/2009 مقابل نحو 1,643٪ و1,915٪ للأجلين المذكورين على الترتيب خلال السنة المالية 2009/2008. وعلى أثر ذلك تقلصت الهوامش القائمة لصالح الدينار فيما بين متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل لدى البنوك المحلية بكل من الدينار والدولار. وخلال السنة المالية الحالية لم يرق البنك المركزي بأي تغيير على أسعار الفائدة.

تناول التقرير في عرضه التطورات الاقتصادية والنقدية والمصرفية خلال السنة الماضية والمتوقعة خلال السنة المالية الحالية، وبين أن بنك الكويت المركزي وأصل خلال السنة المالية 2010/2009 والفترة المنقضية (أبريل - سبتمبر - 2010) من السنة المالية 2011/2010 تعزيز وتكثيف جهوده في المجالات المرتبطة بكل من رسم وتنفيذ السياسة النقدية، والرقابة والإشراف على وحدات القطاع المصرفي المالي، وتهدف تلك الجهود إلى تكريس دعائم الاستقرار النقدي والاستقرار المالي وتكريس أجواء الثقة في الاقتصاد الوطني بصفة عامة، وتحسين متانة الأوضاع المالية في القطاع المصرفي والمالي المحلي، وتعزيز فرص ومقومات النمو المستدام في الاقتصاد الوطني وبما ينسجم وأهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة. ويتمثل الإطار العملي لجهود بنك الكويت المركزي في المحافظة على الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار مقابل العملات الأخرى، وبما يساهم في التخفيف من حدة تأثير التضخم المستورد على مستويات الأسعار المحلية، وفي هذا المجال، استمر بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2010/2009 والفترة المنقضية (أبريل - سبتمبر 2010) من السنة المالية 2011/2010 في تطبيق سياسة سعر صرف الدينار المعمول بها منذ 20 مايو 2007 والقائمة على ربط سعر صرف الدينار بسلة خاصة وموزونة من عملات أهم الشركاء التجاريين والماليين للكويت. وقام «المركزي» خلال السنة المالية الحالية بالحد من التأثير على مستويات أسعار الفائدة المحلية على الدينار وبما ينسجم مع تطورات الأوضاع الاقتصادية الحالية مع الأخذ في الاعتبار التطورات الخاصة في مستويات أسعار الفائدة على العملات الرئيسية، بما يكفل المحافظة على جاذبية الدينار وتنافسيته كوعاء للمخدرات المحلية. وقام بتعزيز برامج الإشراف والرقابة على وحدات الجهاز المصرفي والمالي الخاضعة لرقابة البنك المركزي، وبما يتسق مع المعايير الدولية للرقابة والإشراف، ما يساهم في الوقت ذاته

## بنتا تعزز تميزها بالماكينات الحديثة.



الدكتور/ عصام العياش

العملية مع توفير اللسة الجمالية التي تكسب بيوتهم تميزاً يفتخرون به، خاصة تلك اللسات النهائية الفريدة والالوان الفخمة والتي تمنحهم الثقة الكبيرة بإقتناء ما نصنعه وتقدمه بكل فخر.

وأضاف د. العياش إن من أهداف بنتا لتدعيم مصنعها بهذه الماكينات هو تطوير إنتاجها وتثبيت تميزه بالسوق المحلي، بما يناسب سمعتها العالية فيه والتي اكتسبتها من خلال تقديم ما هو ذو جودة عالية وذوق رفيع خلال مسيرتها التي امتدت إلى أكثر من ثلاثة وثلاثين عاماً كسبت خلالها ثقة العملاء بجدارته وتميز.

وشدد نائب المدير العام «لبنتا» د. العياش أن أهم مانسعى إليه هو تزويد عملائنا بمنتجاتنا من الآلات والموبيليا التي تناسب ذوقهم الرفيع واحتياجاتهم

تنافسية شديدة بين الشركات المتخصصة بهذا المجال وذلك للوصول للقرار المناسب في سوق هام يعيش دائماً في تنافسية عالية، فكان قرار الفريق تفضيل الماكائن التي تم شراؤها وإستحضرها لما تتمتع به من مواصفات تقنية عالية أثبتت نجاحها في مجال إنتاج الآلات إضافة لمحازته من سمعة من خلال إختيارها وإعتمادها ونجاحها في كبريات مصانع الآلات بالعالم، مما عزز الثقة بها وزاد من إقبال المتخصصين في مجال صناعة المرفروشات والآلات عليها.

وفي إطار تحقيق الأهداف المرسومة بخططها، بدأت «بنتا للاثات والمرفروشات» بتشغيل الماكينات الجديدة في مصنع إنتاجها بالبلاد والتي تعتبر الأحدث في مجال صناعة الصوفا والموبيليا والآثاث. وتقدمت الحكومة كذلك بحزمة من مشاريع القوانين الاقتصادية التي تستهدف النهوض في الاقتصاد الكويتي وتمهيد مناخ الاستثمار لتحويل الكويت إلى مركز جذب استثماري سواء للاستثمار الخاص المحلي أو للاستثمار الأجنبي، ومن ثم تحقيق الرغبة الأميركية لصالح السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد في التأكيد على ضرورة وأهمية أن تكون الكويت مركزاً مالياً وتجارياً إقليمياً وبناء الكويت الحديثة التي تقف كقائدات هذا الوطن الرفاهية والعيش الكريم مستقبلاً. وفي هذا الإطار تأتي الخطة الإنمائية للدولة (2010/2011 - 2014/2013) والخطة السنوية 2012/2011 وما تتضمنه من مشاريع كبرى تأتي على رأس أولويات الحكومة والتي تم دراجها بمشروعات ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات المحقة والمؤسسات المستقلة المختصة للسنة المالية 2012/2011 تهدف إلى دفع جهود التنمية بمختلف مجالاتها لتحقيق التطلعات والغايات المنشودة. وتتمنى أن تتضافر جهود كافة الجهات المعنية بالدولة للعمل على نجاح تنفيذ الخطة الإنمائية للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المتوخاة التي تسعى إليها الحكومة وذلك عملاً على رفع مستوى المعيشة



**سداد القسط الثاني البالغ 5,4 مليارات دينار من العجز الاكتواري على 5 دفعات بدءاً من 2010-2011 إلى 2014-2015**

شعار الكويت

**الحكومة تقدمت بحزمة من مشاريع القوانين الاقتصادية للسلطة التشريعية بهدف إحداث نقلة في الاقتصاد المحلي**

شعار الكويت

# للحد من الهدر وتقليل النفقات

تقديرات الإيرادات والمصروفات والالتزامات والعجز في ميزانية السنة المالية 2011/2012 مليون دينار			
بيان	اعتمادات السنة المالية 2011/2010	مشروع ميزانية السنة المالية 2011/2010	الفرق النسبية %
أولاً: الإيرادات:			
الإيرادات النفطية	8616,6	12307,1	3690,5 %42,8
الإيرادات غير النفطية	1102,7	1138,2	35,5 %3,2
جملة الإيرادات	9719,3	13445,3	3726,0 %38,3
ثانياً: الالتزامات:			
10% من الإيرادات لاحتياطي الأجيال المقبلة	971,9	1344,5	372,6 %38,3
ثالثاً: المصروفات:			
1 - الباب الأول - المرتبات	3700,0	4428,0	728,0 %19,7
2 - الباب الثاني - المستلزمات السلعية والخدمات	2915,0	3035,0	120,0 %4,1
3 - الباب الثالث - وسائل النقل والمعدات والتجهيزات	225,0	160,0	385,0 %71,1
4 - الباب الرابع - المشاريع الإنشائية والصيانة والإستثمارات العامة	2090,0	2430,8	340,8 %16,3
5 - الباب الخامس - المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية	7380,0	9156,2	1776,2 %24,1
جملة المصروفات	16310,0	19435,0	3125,0 %19,2
جملة الالتزامات والمصروفات	17281,9	20779,5	3497,6 %20,2
رابعاً: العجز في الميزانية	7590,7-	7598,9-	601,0 %9,1
قبل استقطاع 10/	6590,7-	7334,2-	228,4 %3,0
بعد استقطاع 10/	67562,6-	7334,2-	

الإيرادات النفطية وإجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة 2006/2005 - 2011/2010			
السنة المالية	اجمالي الإيرادات	الإيرادات النفطية	إلى أقرب مليون دينار
2006/2005	13728,1	12955,4	نسبة الإيرادات النفطية %94,4
2007/2006	15509,3	14511,5	%93,6
2008/2007	19022,6	17719,5	%93,2
2009/2008	21005,8	19710,7	%93,8
2010/2009	17687,9	16584,9	%93,8
2011/2010	9719,3	8616,6	%88,7

المصدر: وزارة المالية- خ - حساب ختامي، م - ميزانية معتمدة

الطلب على النفط العالمي من عام 2007 - 2011				
2011	2010	2009	2008	2007
46,14	45,96	45,45	47,60	49,20
27,13	26,57	25,74	25,70	24,50
4,12	4,06	3,96	4,20	4,10
9,28	8,83	8,50	7,90	7,60
87,32	86,09	84,30	86,10	86,20
المصدر: وزارة النفط				

**تتمه المنشور ص34**

فقد تقرر سداد القسط الثاني من العجز الاكتواري في صندوق الباب الثالث بقانون التأمينات الإجتماعية وقدره 5472 مليون دينار، على خمس دفعات متساوية بدءاً من السنة المالية 2010/2011 وانتهاء بالسنة المالية 2015/2014 حيث تم ادراج مبلغ 1094,4 مليون دينار بميزانية السنة المالية 2011/2012 تمثل الدفعة الثانية من القسط الثاني من العجز الاكتواري.

6 - سيتم سداد الأعباء

المالية المترتبة على «مشروع رفع السقف الأعلى للمرتب الخاضع للتأمين الأساسي من 1250 دينار، إلى 1500 دينار»، إلى المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية والبالغة 7.1313 مليون دينار مقابل تكلفة المدة السابقة على تعديل النظام وذلك بتسيطها على 10 أقساط سنوية بدءاً من ميزانية السنة المالية 2012/2011 ويواقع 131,370,000 دينار سنوياً.

ب - في جانب الإيرادات

العامة:

توزيع تقديرات الباب الرابع على أوجه الإنفاق المختلفة			
البيان	السنة المالية 2011/2010	بالمليون دينار	
المشاريع الإنشائية الجديدة	818,0	219,8	الوزن النسبي للاعتمادات الصرفية %9,0
المشاريع الإنشائية المعتمدة	12256,0	1748,0	%71,9
الاعمال الإنشائية الصغيرة والصيانة	-	442,0	%18,2
الإستثمارات العامة	-	21,0	%0,9
الإعتماد التكميلي	-	18,0	%0,7
جملة الباب الرابع	13074,0	2430,8	%100

إجمالي قوة العمل حسب القطاع والجنسية ونسبة الكويتيين					
القطاع	كويتي	غير كويتي	إجمالي قوة العمل	النسبة %	نسبة الكويتيين %
حكومي	266599	117107	383706	6,77	18,50 %
مشترك	668	2778	3446	0,16	0,17 %
خاص	62042	1094830	1156872	63,27	55,78 %
عائلي	11	495909	495920	28,66	23,91 %
المتعطلين	14265	19775	34040	1,14	1,64 %
الجملة	343585	1730399	2073984	100,00	100,00 %

# تزايد أعداد المعينين بالقطاع الخاص إلى 9,9 آلاف مواطن بنهاية العام الماضي

شعار الكويت

توجد 6 انعكاسات إيجابية لإعادة هيكلة سوق العمل المحلي وزيادة نصيب القوى العاملة الوطنية في القطاع الخاص وهي كالتالي:
أ - تزايد أعداد ونسب المعينين بالقطاع الخاص سنوياً قياساً إلى أعداد ونسب العاملين بالحكومة، من 1112 مواطناً عام 2001 بنسبة 8,2 % إلى 11886 مواطناً عام 2007 بنسبة 41,7 %، ثم إلى 12910 مواطنين عام 2008 بنسبة 57 % وإلى 15547 مواطناً عام 2009 وفي عام 2010 بلغ عدد العيينين 9944 مواطناً.

ب - زيادة إجمالي أعداد الكويتيين المسجلين في الجهات غير الحكومية من 8712 عام 2001 إلى نحو 76557 حتى الآن نتيجة لتنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم 904 لسنة 2002، 955 لسنة 2005، 1014/ خامسا لسنة 2008 بتجديد نسب العمالة الوطنية بالجهات غير الحكومية تنفيذاً لقانون دعم العمالة الوطنية رقم 19 لسنة 2000 وذلك «وفقاً لبيانات المسجلين في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية»، مما يؤكد نجاح سياسة الدولة في زيادة معدلات الاستيعاب في الجهات غير الحكومية ونجاح برنامج إعادة الهيكلة في توفير مزيد من الفرص الوظيفية من خلال تشغيل وتوظيف العمالة الوطنية لدى الجهات غير الحكومية.

ج - تحجيم ظاهرة البطالة وتقليص أعداد «الباحثين عن العمل، نظراً لتعدد الأليات وتنوع الأساليب التي يتبعها برنامج إعادة الهيكلة في

## وزارة العدل

**بسم الله الرحمن الرحيم**

## إعلان عن بيع العقارات بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقارات الموصوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٢/١١/١١م - قاعة ٤٨، الدور الثاني بقصر العدل، الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعاوى رقم ٢٥١/٢٠١٠، ٢٦٠/٢٠١٠، ١٣٠/٢٠١١، ١٣١/٢٠١١/بيوع/٢.

في القضية رقم: ٢٥١/٢٠١٠ بيوع/٢	المرفوعة من: بنك الكويت الوطني ضمد: ١ - مصطفى يعقوب يوسف بهبهاني
في القضية الثانية رقم: ٢٦٠/٢٠١٠ بيوع/٢	المرفوعة من: البنك التجاري الكويتي ضمد: ١ - مصطفى يعقوب يوسف بهبهاني
	٢ - بنك الكويت الوطني (خصم مدخل)
	٣ - بنك التسليف والإدخار (خصم مدخل)

في القضية الثالثة رقم: ١٢٠/٢٠١١ بيوع/٢	المرفوعة من: بنك الكويت الوطني ضمد: ١ - مصطفى يعقوب يوسف بهبهاني
	٢ - بنك التسليف والإدخار (خصم مدخل)
	٣ - البنك التجاري الكويتي (خصم مدخل)

في القضية الرابعة رقم: ١٣١/٢٠١١ بيوع/٢	المرفوعة من: بنك الكويت الوطني ضمد: ١ - مصطفى يعقوب يوسف بهبهاني
	٢ - بنك التسليف والإدخار (خصم مدخل)
	٣ - البنك التجاري الكويتي (خصم مدخل)

### أولاً: أوصاف العقارات:

١- العقار الأول يقع بمنطقة السالمية، قطعة رقم ٢٥٩، العقار رقم ٣٩-٤٠ ومساحته ٢٣٢٠ م٢ الموصوف بالوثيقة رقم ٤٤٤/٩٥٤/٢٠٠٤ المخطط رقم م/٢٩٢٨٠.
- العقار له ثلاث واجهات، واجهة شرقية على شارع أبو ذر الغفاري وواجهة بحرية على المغيرة بن شعبة وواجهة غربية على شارع تخديمي لطريق الفحاحيل السريع والجانب الرابع القبلي يطل على جار
- العقار يتكون من دور أرضي + سبع أدوار علوية
- الدور الأرضي به محل وشقة وشقة ملحق (أستوديو) وغرفة الحارس
- الأدوار العلوية كل دور يتكون من ١٠ شقق كل شقة غرفتين + صالة + حمام + مطبخ
- العقار يستغل كسكن إستثماري وواجهات العقار حجر
- يوجد بالعقار ٤ مصاعد
- السلم درج رخام
- يبدأ المزاد بثمان أساسي لعقار السالمية (العقار الأول) د.ك ١.٧٢٤.٠٠٠ (مليون وسبعمائة وأربعة وعشرون ألف دينار كويتي).

٢- العقار الثاني الكائن بمنطقة الشعب البحري، قطعة رقم ٢، قسيمة ٦٥ والموصوف بالوثيقة رقم م/٨٦٦٥/٢٠٠٥ ومساحته ٥٠٠ م٢ والموصوف بالمخطط رقم م/٢٨٤٢/٢٠٠٣ وهو عبارة عن أرض فضاء ويطل بواجهة على شارع رقم ٢٦ والباقي جيران والعقار مسور بسور مباني.
يبدأ المزاد للعقار الثاني (بالشعب) بثمان أساسي قدره ٢٠٠.٠٠٠ د.ك (مائتان ألف دينار كويتي).

٣- العقار الثالث الكائن بمنطقة الشعب، قطعة رقم ٢، قسيمة ٦٤ من المخطط م/٢٨٤٢/٢٠٠٣ ومساحته ٥٠٠ م٢ والموصوف بالوثيقة رقم م/٩١٤٧/٢٠٠٥ وهو عبارة عن أرض فضاء يطل بواجهة واحدة على شارع ٢٥ والباقي جيران ومسورة بسور مباني وباب من الصاح.
يبدأ المزاد العلني للعقار الثالث (بالشعب) بثمان أساسي مقداره ٢٠٠.٠٠٠ د.ك (مائتان ألف دينار كويتي).

٤- العقار الرابع الكائن بمنطقة حطين ويمثل القسيمة رقم ٥٧ من المخطط رقم م/٣٢٩٤، قطعة رقم ٢ ومساحته ٥٠٠ م٢ والموصوف بالوثيقة رقم م/٢٨٤٤/٢٠٠٣ والحصة المعروضة للبيع قدرها النصف مشاعاً.
- العقار يقع على شارع ٢٠٣ فيلا رقم ٤٧
- العقار مكون من دور أرضي + أول + ثاني علوي
- الدور الأرضي ٣ صالات + مطبخ + حمام ضيوف + غرفة خادم + حمام
- الدور الأول صالة + ٤ غرف نوم + حمام
- الدور الثاني نصف دور لخدم مكون من غرف غسيل + مخزن
- واجهات العقار سجما
- العقار يطل بواجهة واحدة على شارع والباقي جيران
- يبدأ المزاد للحصة المعروضة للبيع بثمان أساسي مقدار ١٧٢.٥٠٠ د.ك (مائة واثنان وسبعون ألف وخمسمائة دينار كويتي).

٥- العقار الخامس الكائن بمنطقة النزهة، قسيمة رقم ١٦٥- قطعة رقم ١، من المخطط رقم م/٢٥٧٦/٢٠٠٥ ومساحته ٧٥٠ م٢ والموصوف بالوثيقة رقم م/١٨٨٣/٢٠٠٥ منزل رقم ١١، شارع ١٨.
- العقار يطل بواجهة واحدة على شارع جانبي
- العقار يتكون من دور أرضي + أول + ثاني علوي
- الدور الأرضي ٥ غرف + صالة + ٣ حمامات + مطبخ
- الدور الأول ٧ غرف + ٦ حمامات
- الدور الثاني نصف دور مكون من ٤ غرف + صالة + مطبخ + ٣ حمامات
- الحوش به ملحق مكون من ٢ غرفة + مطبخ + حمام
- واجهة العقار سجما
- التكييف وحدات
- يبدأ المزاد للعقار الخامس بثمان أساسي قدره ٥٧٠.٠٠٠ د.ك (خمسمائة وسبعون ألف دينار كويتي).

٦- العقار السادس الكائن بمنطقة النزهة، قسيمة رقم ١٦٠، قطعة رقم ١ ومساحته ٧٥٠ م٢ والموصوف بالمخطط رقم م/٢٥٧٦/٢٠٠٥ وثيقة رقم م/٩١٤٩/٢٠٠٥ شارع ١٨.
- العقار يتكون من دور أرضي + أول + علوي
- العقار يطل بواجهة واحدة على شارع ١٨
- الأرضي ٢ صالة + ٢ حمام + مطبخ
- الأول ٥ غرف + صالة + ٣ حمام + ٢ ديوانية + ملحق
- واجهة العقار حجر
- التكييف مركزي
- يبدأ المزاد بثمان أساسي مقداره ٥٧٠.٠٠٠ د.ك (خمسمائة وسبعون ألف دينار كويتي).

٧- العقار السابع بمنطقة النزهة وهو يمثل القسيمة رقم ١٦٢ من المخطط رقم م/٢٥٧٦/٢٠٠٥، قطعة ١ ومساحته ٧٥٠ م٢ والموصوف بالوثيقة رقم م/١٠٦٠٩/٢٠٠٥ عقار رقم ٥، هذا العقار لخدمة العقار قسيمة رقم ١٦٠.
- عدد ٢ ديوانية
- التكييف مركزي
- يبدأ المزاد للعقار السابع بثمان أساسي قدره ٥٢٠.٠٠٠ دينار كويتي (خمسمائة وعشرون ألف دينار كويتي).

### ثانياً: شروط المزاد:

**أولاً:**
١- يبدأ المزاد بثمان أساسي لعقار السالمية (العقار الأول) د.ك ١.٧٢٤.٠٠٠ (مليون وسبعمائة وأربعة وعشرون ألف دينار كويتي).
٢- يبدأ المزاد للعقار الثاني (بالشعب) بثمان أساسي قدره ٢٠٠.٠٠٠ د.ك (مائتان ألف دينار كويتي).
٣- يبدأ المزاد العلني للعقار الثالث (بالشعب) بثمان أساسي مقداره ٢٠٠.٠٠٠ د.ك (مائتان ألف دينار كويتي).
٤- يبدأ المزاد للحصة المعروضة للبيع بالعقار الرابع بثمان أساسي مقداره ١٧٢.٥٠٠ د.ك (مائة واثنان وسبعون ألف وخمسمائة دينار كويتي).
٥- يبدأ المزاد للعقار الخامس بثمان أساسي قدره ٥٧٠.٠٠٠ د.ك (خمسمائة وسبعون ألف دينار كويتي).
٦- يبدأ المزاد للعقار السادس بثمان أساسي مقداره ٥٧٠.٠٠٠ د.ك (خمسمائة وسبعون ألف دينار كويتي).
٧- يبدأ المزاد للعقار السابع بثمان أساسي قدره ٥٢٠.٠٠٠ ألف دينار كويتي (خمسمائة وعشرون ألف دينار كويتي).
**ثانياً:**
عل كل من يشارك في المزاد أن يقدم للمحكمة خمس الثمن الأساسي على الأقل للعقار الذي يرغب في شرائه، وذلك بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان أو نقداً.
**ثالثاً:**
يتحمل الراسي عليه المزاد مصاريف الدعوى وإجراءات البيع ومقدارها ٢٠٠ د.ك «مائتان دينار كويتي» وكذلك أتعاب الخيرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.
**رابعاً:**
يتحمل الراسي عليه المزاد رسوم نقل وتسجيل الملكية.
**خامساً:**
على الراسي عليه المزاد أن يبيع كامل الثمن وملحقاته المبينة في البنود السابقة أو خمسة على الأقل في ذات جلسة البيع وإلا أعيدت المزايدة على ذمته إذا أجل البيع لإستيفاء بقية الثمن وتقدم مشتر بعطاء جديد يزيد بمقدار العشر عن العطاء الذي أعتمد ولم يسدد صاحبه قيمته بالكامل وقرن العطاء الجديد بإيداع كامل الثمن فإن المحكمة ستميد فتح باب المزاد في الجلسة التي حددتها لإستيفاء بقية ثمن العقار، وفي هذه الحالة لا يقبل أي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل الثمن وملحقاته.
أما إذا لم يتقدم أحد بمثل هذا العطاء ولم يودع من سبق إعتماد عطائه بقية الثمن فإن المحكمة ستعيد المزاد على ذمته على الفور متخذة عطائه المعتمد أساساً لهذا المزاد.
**سادساً:**
ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسؤولية.
**سابعاً:**
يقر الراسي عليه المزاد أنه عين العقار معانية نافية للجهالة.

#### تنبيه:

- حكم مرسي المزاد قابل للإستئناف طبقاً للمادة ٢٧٧ مرافعات.
- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات على أنه (إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار، بقي فيه كمستاجر، بقوة القانون، ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل).

المستشار رئيس المحكمة الكلية

# القطاع الخاص يستحوذ على أكثر من نصف قوة العمل والمواطنون يشكلون نسبة ضئيلة تبلغ 5,4٪ من العاملين في «الخاص»

## 153,7 مليار دينار قيمة تسويات المدفوعات بين البنوك

تراجعا قيمته 2,0 مليار دينار ونسبته 78,9٪ (وبانخفاض بواقع 153 ألف شيك ونسبة 7,0٪ لعدد الشيكات) وبلغ عدد الشيكات التي جرى تقاصها خلال الفترة المنقضية أبريل - سبتمبر 2010 من السنة المالية 2011/10 نحو 1,050 مليون (بقيمة إجمالية بلغت نحو 4,5 مليار دينار أي بمتوسط قيمة العملية الواحدة يبلغ 4255,4 دينار) مقابل 1,025 مليون (بقيمة إجمالية بلغت نحو 4,4 مليار دينار وبمتوسط يبلغ 4307,7 دينار) للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة 2010/09 وبما يمثل ارتفاعا بواقع 25,0 ألف شيك ونسبته 2,4٪.

المالية السابقة إبريل - سبتمبر 2009 وبما يمثل ارتفاعا قيمته 4,6 مليارات دينار ونسبته 5,9٪. وعلى صعيد العمليات المنفذة من خلال غرفة المقاصة لدى بنك الكويت المركزي فقد انخفضت قيمة وعدد عمليات المقاصة للشيكات المسحوبة على حسابات العملاء لدى البنوك المحلية خلال السنة المالية 2010/09 لتبلغ نحو 8,6 مليارات دينار لعدد 2,039 مليون شيك (بمتوسط قيمة للعملية الواحدة يبلغ 4217,8 دينار) مقابل نحو 10,6 مليارات لعدد 2,192 مليون شيك خلال السنة المالية السابقة 2009/08 (بمتوسط قيمة العملية الواحدة يبلغ 4835,8 دينار) وبما يمثل

بلغت قيمة عمليات تسويات المدفوعات فيما بين البنوك عن طريق الاشعارات الدائنة والمدينة من خلال نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات الآنية فيما بين المشاركين (كاسبي) الذي يديره ويشرف عليه بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية الماضية نحو 153,7 مليار دينار مقابل 240,2 مليار دينار خلال السنة المالية السابقة وبما يمثل انخفاضا قيمته 86,5 مليارات ونسبته 36٪. أما خلال الفترة المنقضية أبريل - سبتمبر 2010 من السنة المالية 2011/10 فقد بلغت قيمة تلك العمليات نحو 82,1 مليار دينار مقابل 77,5 مليار دينار للفترة المقابلة من السنة

## 6 مرتكزات تحكم العمل الاقتصادي في الكويت

قوة العمل الكويتية المتنامية، كما يستلزم ذلك أيضا ضرورة سعي كافة الأجهزة الحكومية لتبسيط واختصار إجراءات الحصول على موافقاتها وتراخيصها حتى نعاون القطاع الخاص على أداء دوره المطلوب.

5- ولا يقل حفز القطاع الخاص الوطني على الاستثمار الإنتاجي والخمني أهمية عن ضرورة تشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ذات طابع الاستثمار المباشر إلى البلاد لمشاركة القطاع الخاص الكويتي في بناء قاعدة يمكن أن يستند إليها اقتصادنا في تنمية موارده وتنوع مصادر دخله المستقبلي.

6- وعلى الصعيد المالي والمصرفي فإن استمرار الجهد المبذول لضمان سلامة وقوة جهازنا المصرفي والمالي امر ضروري على اعتبار أن قوة هذا القطاع وحيويته هي الأساس لقوة الاقتصاد الوطني.

3- الاستمرار في العمل على تقليص درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والتحول بدور الدولة من مقدم الخدمات إلى دور منظم للخدمات، والرقيب على مستواها من خلال إنشاء المزيد من المؤسسات التنظيمية والرقابية على مقدمي الخدمات في القطاعات المختلفة وبما يضمن ان يحصل المواطن على مستوى عال من الجودة فيما يتلقاه من خدمات، وبما يفعل معايير الشفافية والانضباط والإفصاح، والالتزام بالمعايير الدولية التي تنظم أداء تلك الخدمات.

4- ومع تقليص دور الدولة لا بد من مداومة حفز النشاط الخاص على الاستثمار لتنوع القاعدة الانتاجية للاقتصاد الكويتي، ويستلزم ذلك ضرورة الانتهاء من اقرار مشروعات القوانين التي قدمتها الحكومة والتي تشكل أساس علاقة الدولة بالقطاع الخاص واسلوب المشاركة بينها، بما يساعده على خلق فرص أكبر للعمل امام

سيظل الإطار العام الذي يحكم العمل الاقتصادي في الكويت مستندا إلى 6 مبادئ ومرتكزات هي: 1- العمل على استمرار المحافظة على درجة عالية من الاستقرار النقدي والسعري والمالي، واستخدام الموارد المالية للدولة في تنمية وتطوير البنية التحتية للاقتصاد الكويتي من خلال الانفاق العام الاستثماري، مع تفعيل دور الاسواق في تخصيص الموارد وضمان تحقق تنمية مستقرة ومستدامة لاقتصاد الكويت.

2- الاستمرار في تشجيع الانفاق الاستثماري ذي الطابع الانتاجي والذي يقوم به القطاع الخاص الكويتي حتى لا يتسبب انفلات الانفاق الاستثماري في فرض المزيد من الضغوط التضخمية على الاقتصاد الكويتي مستقبلا، مع إيلاء الفئات المتوسطة الدخل من المواطنين الكويتيين غير القادرة على تنمية دخولها العناية والرعاية المناسبين.

## 7 تحديات تواجه السياسة الاقتصادية للبلاد

وتحويل بالكويت الى المركز المالي والتجاري الاقليمي المنشود في أقرب وقت ممكن واشترك الجميع في تحقيق هذا الهدف الوطني السامي.

2 - تفعيل دور القطاع الخاص الكويتي وحفزه في القيام بالاستمرار الانتاجي الخالق للنمو المستدام ولفرص العمل أمام أبنائنا في المستقبل.

3 - ضرورة العمل على استقطاب رؤوس الاموال الاجنبية للمشاركة مع القطاع الخاص الكويتي في تنمية اقتصادنا الوطني دون قيود.

4 - ضرورة تنوع مصادر توليد الناتج المحلي الاجمالي وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية فيه باعتبار ان تلك القطاعات هي التي ستخلق النمو المستدام على أسس قوية.

5 - من الضروري ضمان استقرار الاسعار كإحدى الدعامات التي يقوم عليها الاستثمار الانتاجي الآمن.

6 - العمل على اتخاذ اجراءات عملية لزيادة الإيرادات غير النفطية، والحد من الزيادة المترددة في الانفاق الجاري العام.

7 - ضرورة قيام الدولة بدورها في حفز وتشجيع ومشاركة القطاع الخاص الكويتي واصحاب رؤوس الاموال الاجنبية على المساهمة الفعالة في بناء الاقتصاد الكويتي.

وفي السنة المالية 2011/2012 سنعمل على استمرار الانجازات ومقابلة التحديات التي تواجه الاقتصاد الكويتي من خلال العمل الزاخر على تدليل الصعاب، واتخاذ بعض القرارات الصعبة التي تضمن مواجهة التحديات

حقوق الاقتصاد الكويتي النتائج التالية وفقا لإحصاءات الحسابات القومية منها:

1 - بلغت التقديرات الأولية للناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية في نهاية عام 2009 حوالي 31500,1 مليون دينار كويتي، وبلغ الناتج القومي الاجمالي 32723,1 مليون دينار كما بلغ الدخل القومي المتاح 29490,4 مليون دينار.

2 - ووفقا لذلك بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حوالي 9039 دينارا في عام 2009 منخفضا بنسبة 22,2٪ عن المستوى الذي حققه في عام 2008 والذي بلغ 11618 ديناراً.

وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي 9677 حوالي 2009 ديناراً مقابل 12457 ديناراً عام 2008 منخفضا بنسبة 22,3٪. كما بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح عام 2009 حوالي 8462 ديناراً مقابل 10980,0 ديناراً عام 2008 منخفضا بنسبة 22,9٪. وذلك حسب بيانات الأمانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية، وعلى الرغم من انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي المتاح في نهاية عام 2009 مقارنة بعام 2008 إلا أنه يظل مرتفعا بمستويات قياسية. وهناك مجموعة من التحديات التي يجب أن تواجهها السياسات الاقتصادية للبلاد بوجه عام والسياسات المالية والنقدية بوجه خاص، وتمتثل تلك التحديات في الآتي:

1 - العمل على تحقيق الرغبة الأميرية السامية



مشاريع التنمية هي المخرج الوحيد لأزمة الكويت

اصلاح النظام الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية.

بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى تعديل أحكام القانون رقم 79 لعام 1995 في شأن الرسوم والتكاليف المالية ما قبل الانتفاع بالمرفق والخدمات العامة، حيث أن إعادة النظر في هذا القانون سيمكن الحكومة من وضع نظام سعري كفاء للمرضى على السلع والخدمات العامة مما سيساهم في تعزيز جانب الإيرادات غير النفطية وكذلك في الحد من جوانب الهدر والإسراف في استهلاك تلك الخدمات وتقليل الأعباء المالية للحكومات على المواطنين.

هذا، ويلاحظ أن مصروفات الحكومة تتركز في الغالب على جوانب الإنفاق الجاري (المتعملي في البوابين الأول والثاني)، والتي يبلغ نصيبها حوالي 47,7٪ من إجمالي مصروفات الوزارات والإدارات الحكومية وبإضافة مرتبات الهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة على الباب الأول وكذلك الإنفاق على مرتبات العسكريين فإن تلك النسبة ترتفع بشكل كبير مما يضاعف الكويت في أعلى قائمة الدول من حيث نسبة الإنفاق على الأجور والمرتبات إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

وفي المقابل فإن الإنفاق الرأسمالي الحكومي (المتعملي في البوابين الثالث والرابع) يقي متواضعا حيث لم تتجاوز نسبته 11,6٪ إلى إجمالي المصروفات. ولمن أجل إبراز الدور التنموي للميزانية فإنه من الضروري العمل على ترشيد الإنفاق العام وزيادة نسبة الإنفاق الرأسمالي، تستمر الجهود الحكومية الهادفة إلى تخفيض معدل النمو من مصروفات الباب الأول وذلك من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد عن طريق إشراكه في تطوير المشاريع التنموية للقطاع العام وزيادة الفرص الاستثمارية المتاحة له حتى يتمكن من استيعاب أعداد أكبر من الأيدي العاملة الوطنية مما يخفف من الأعباء على القطاع الحكومي. في الوقت نفسه العمل على تشجيع العمالة الوطنية على البحث عن فرص وظيفية في القطاع الخاص، واستمرار الجهود الهادفة لإصلاح النظام التعليمي لضمان تحقيق الاتساق بين مخرجات العملية التعليمية واحتياجات القطاع الخاص من العمالة، وهذا يؤكد أهمية استمرار في تفعيل القانون رقم 19 لسنة 2000 بشأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل بالجهات غير الحكومية

### عدم الاستقرار

### السياسي سيؤثر

### على مناخ الإستثمار

### في المنطقة ويقلل

### من فرص تحقق

### النمو الإقتصادي

### خطة الكويت

### الإنمائية حتى عام

### 2014 تأتي على

### رأس أولويات

### الحكومة لدفع جهود

### التنمية بمختلف

### المجالات

### تنوع مصادر

### الإيرادات العامة

### للبلاد من خلال

### زيادة الإيرادات غير

### النفطية وزيادة

### معدل مساهمتها

### في إجمالي إيرادات

### الميزانية

لضمان سلامة استخدامهما في تحقيق الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمجتمع الكويتي.

فمن ناحية، تستمر الإيرادات النفطية في المساهمة بالجزء الأكبر من الإيرادات العامة للدولة حيث تتعدى نسبة مساهمتها أكثر من 90٪ من تلك الإيرادات، ويعود ذلك إلى تحسن أوضاع أسواق النفط العالمية والارتفاع القياسي في أسعار النفط فيها، وكذلك إلى ضعف قاعدة الإيرادات غير النفطية وعدم تنوعها، واستمرار الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات العامة يساهم في زيادة درجة تذبذب تلك الإيرادات وعدم استقرارها نظرا لارتباطها بتطورات للاحتياطيات التي للنفط والتي تعتبر متغيرا خارجيا خارجا عن نطاق السيطرة من قبل الكويت.

وتعتبر هذه الأمور مكمنا للخطر في حال انخفاض انتاج الكويت من النفط أو انخفاض أسعار تصدير هذا الانتاج، وتزداد الخطورة إذا ما أخذنا في الاعتبار ان الإنفاق العام يتزايد عاما بعد عام ولا بد من ضمان توافر التمويل المستمر اللازم له، وهو الأمر الذي يعطي للاحتياطيات التي تملكها الدولة ولإستثمارها في أصول وموجودات مودة لعائد أهمية كبيرة لضمان توافر التمويل اللازم للنمو المتزايد في الإنفاق العام.

هذا، وتظهر بيانات الحساب الختامي للسنوات المالية 2005/2006 - 2009/2010 أن معدل مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة قد وصل في متوسط الفترة إلى حوالي 93,8٪.

ومن هنا فإنه من الضروري العمل على تنوع قاعدة الإيرادات العامة وتقليل درجة الاعتماد على الإيرادات النفطية من أجل تحقيق درجة أفضل من الاستقرار فسي أوضاع المالية العامة ولأجل ذلك فإن الحكومة تبذل الجهود في سبيل

تنمة المنشور ص35

انخفاض الأسعار العالمية للنفط حيث قدرت الإيرادات النفطية بمشروع ميزانية الستة المالية 2011/2012 على أساس 60 دولارا للبرميل. وتم الانتقال فيما بعد إلى السمات الأساسية للوقى العاملة حيث قال أنه وفي ظل الاهتمام بالتنمية البشرية مقرونا بالتقدم المتسارع في تكنولوجيا المعلومات، ونظرا للدور الأساسي للوقى العاملة في التنمية، رأينا من الأهمية بمكان الفاء الضوء على هيكل القوى العاملة في الكويت وذلك على النحو التالي:

1 - بلغ عدد السكان 3,4 ملايين فرد طبقا لآخر احصائية، منهم 1,1 مليون كويتي بنسبة 32٪ من جملة السكان، و2,3 مليون غير كويتي بنسبة 68٪ من جملة السكان.

2 - بلغ عدد السكان المصنفين على أنهم خارج القوى البشرية (من هم أقل من 15 سنة) 72895 فردا بنسبة 21,2٪ من جملة المجتمع السكاني، في حين بلغ عدد من هم داخل القوى البشرية (15 سنة فأكثر) 2714050 فردا بنسبة 78,8٪. 3 - بتحليل عدد السكان الكويتيين 1,1 مليون فرد نجد

427914 فردا خارج القوى البشرية- بنسبة 38,8٪ (50,9٪ ذكور + 49,1٪ إناث). 674571 فردا داخل القوى البشرية - بنسبة 61,2٪ (47,7٪ ذكور + 52,3٪ إناث).

4 - بتحليل عدد السكان غير الكويتيين (2340460 فردا) نجد الآتي: 300981 فرد خارج القوى البشرية - بنسبة 12,9٪ (51,6٪ ذكور + 48,4٪ إناث). 2039479 فردا داخل القوى البشرية - بنسبة 87,1٪ (70,8٪ ذكور + 92,2٪ إناث).

5 - وتشير الإحصاءات إلى ان إجمالي قوة العمل في الكويت بلغ 2073984 فردا، وبالنسبة لقوة العمل الكويتية فقد بلغت 343585 فردا بنسبة 16,6٪ من إجمالي قوة العمل أما قوة العمل غير الكويتية فقد بلغت 1730399 فردا بنسبة 83,4٪ من إجمالي قوة العمل.

6 - يستحوذ القطاع الخاص على أكثر من نصف قوة العمل (55,8٪) والقطاع العائلي 23,9٪ والقطاع الحكومي 18,5٪ والقطاع المشترك 0,2٪.

ويشكل المتعلمون 1,6٪). 7 - تشكل قوة العمل الوطنية نسبة ضئيلة 5,4٪ من جملة العاملين بالقطاع الخاص، وتتركز النسبة الكبرى من إجمالي قوة العمل الوطنية 69,5٪ من جملة العاملين في القطاع الحكومي، بينما تبلغ 19,4٪ من جملة العاملين في القطاع المشترك، وتشكل 0,0٪ في القطاع العائلي، ويشكل الكويتيون المتعلمين 41,9٪ من جملة المتعلمين، كما يشكل الكويتيون 16,6٪ من إجمالي قوة العمل بالبلاد 2009/6/30.

هذا، ويلاحظ من التطورات المالية العامة سواء باستخدام أرقام الحساب الختامي أو اعتمادات الميزانية، ان ميزانية الدولة مازالت تعاني من عدد من المشاكل الهيكلية التي تتطلب بذل الجهود الإصلاحية لتحسين أوضاع الميزانية وزيادة فاعليتها كإداة للسياسة المالية وتعزيز دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وكذلك

الميزانية المجمعة للبنوك المحلية (مليون دينار)

نهاية الفترة	2009/08	2010/09	2011/10
الموجودات ومنها:			
نقد	119,2	140,4	150
المطالب على البنك المركزي	1481,6	2759,8	2936,0
المطالب على الحكومة:	2007,5	1863,9	1895,4
أنوات الدين العام	2007,5	1863,9	1895,4
المطالب على القطاع الخاص	25865,1	27097,1	27290,0
تسهيلات ائتمانية للمقيمين	24186,3	25124,8	25045,6
استثمارات محلية أخرى	1678,8	1972,3	2244,4
الموجودات الأجنبية	8417,9	7260,4	7101,0
وإداع لدى بنوك أجنبية	4967,1	3414,5	3408,4
تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين	1068,8	1224,1	1054,0
استثمارات بالخارج	2000,1	2215,3	2235,8
إجمالي الموجودات = المطلوبات	39517,3	40582,1	41140,9
المطلوبات ومنها:			
وإداع القطاع الخاص:	24119,5	24835,3	24355,6
الودائع بالدينار	21037,8	22278,1	22372
الودائع بالعملة الأجنبية	3081,7	2557,2	1983,6
وإداع الحكومة	3171,1	3709,4	3877,2
حقوق المساهمين	4791,1	5192,3	5567,7
المطلوبات الأجنبية ومنها:	4063,2	2790,6	3030,7
وإداع من غير المقيمين	3980,0	2765,3	2894,6
المصدر: بنك الكويت المركزي			

## 878,7 مليون دينار إجمالي المبالغ المصروفة على العلاوة الاجتماعية

خلال الفترة من 2001 إلى 2010. تناقص أعداد المستفيدين من بدل البحث عن عمل من 6514 مواطنا عام 2001 إلى 1270 مواطنا عام 2010 ومن ثم تناقص المبالغ المصروفة على هذا البدن من 4 ملايين دينار إلى 0,6 مليون دينار للفترة نفسها.

الخاص من 1662 عام 2001 إلى 55795 عام 2010، ومن ثم زيادة المبالغ المصروفة لهم من 0,6 مليون دينار عام 2001 إلى 201,6 مليون دينار عام 2010 وبلغ إجمالي المصروف على العلاوة الاجتماعية 878,7 مليون دينار

يوجد 3 مبادئ تحد من تطور بيئة العمل في الكويت هي كالتالي: تزايد أعداد العمالة الوطنية بالقطاع الخاص سنويا من 112 عام 2001 إلى 15547 عام 2009. تزايد أعداد المستفيدين من العلاوة الاجتماعية وعلوة الأولاد بالقطاع